أيّ دفاع وعن أيّة حريّة؟ محاكمة الآداب نموذجًا

حكمتْ محكمةُ المطبوعات بغرامةٍ ماليّةٍ كبيرة على مجلّة الآداب بسبب نشر رئيس تحريرها سماح إدريس افتتاحيّةً انتقد فيها ـ في ما انتقد ـ السيّد فخري كريم، وألمح إلى ما كانت قد ذكرتْه جهارًا نهارًا عشراتُ الأقلام من اتهام السيّد كريم بسرقة أموال، ومِن عمل بعض «الشيوعيين العراقيين القدامى/الجدد» مع مخابراتٍ عربيّةٍ وأميركيّةٍ وبريطانيّة (وهنا أختلف مع بعض الذين حاولوا الدفاعَ عن إدريس قائلين إنّه لم يقصد السيّد كريم من جملة أولئك «الشيوعيين»).

نفهم أن يردّ أحدٌ على كلامٍ قيل في حقّه، في مقالةٍ ما، بمقالةٍ كاملةٍ يبيّن فيها بطلانَ «الادّعاءات» التي سيقتْ بحقّه؛ فالفكر والفكر المضادّ قد يصحّحان أحدُهما الآخرَ، ويعطيان نظرةً أشمل عن حقيقةٍ ما، وخاصّةً عندما يتعلّق الأمرُ بقضيّةٍ فلسفيّةٍ أو سياسيّةٍ ما.

إنّ الكلام الذي أطلقه إدريس في افتتاحيّته عام ٢٠٠٧ كان من النوع السياسيّ النقديّ للواقع المعيش في بعض البلاد العربيّة، وفي العراق بشكل أخصّ. ومن حقّه كإنسان أن ينتقدَ ما يعتقده خطأً، بناءً على منظومة عقائده هو. ومن حقّه أن يتّهم مَن يشاء ممّن يعملون في الحقل العامّ، السياسيّ كما الثقافيّ، بما يراه خطيئةً كبرى وضررًا أكبرَ يَلْحق بالناس، ودائمًا من وجهة نظره هو. ومن حقّ غيره أن يواجهَه ويحاججَه انطلاقًا من منطلقاته وخلفيّاته أيضًا، وأن ينتقدَ ويهاجمَ منطلقات إدريس نفسها. غير أنّ إدريس لم ينتقد الموقفَ السياسيّ لإنسانٍ يعمل في الحقل العامّ فحسب، وإنّما انتقد أخلاقيّاته أيضًا؛ وهذا أمرٌ ضروريّ **هو الآخر** لأنّ الأخلاقيّات هي ركيزةُ كلّ عملٍ عامّ.

ولكنْ هل من حقّ الإنسان أن ينشر اتّهاماتٍ تتعلّق بالأخلاقيّات التي يمارس بها أحدُهم دورَه في الحقل العامّ (اتّهامات السرقة مثلاً)؟ لا أعتقد أنّ ذلك حقٌّ بالمُطلق، إذا يجب تجنّبُ نشر التلفيقات مثلاً، وذلك من منطلق أخلاقيّ. ومع ذلك أقول إنّ نشر الاتّهامات ليس حقًّا فقط بل **هو واجب** أيضًا إنْ كانت هذه الاتّهاماتُ صحيحةً. ولكي يتمّ التأكّدُ من صحّتها يجب ذكرُ المراجع والأدلّة، وكذلك احترامُ حقّ الشخصيّة العامّة المنقودة بالردّ والتوضيح. لقد ذكر إدريس مراجعَه بالنسبة إلى فخري كريم في مقالاتٍ له لاحقة، وليته كان قد ذكرها في افتتاحيّته موضوعِ الدعوى.

إنّ مهمّة العاملين في حقلي الإعلام والثقافة هي أن يشكّلوا مجالاً مستقلاً عن السلطات السياسيّة، بل القضائيّة أيضًا، لنقدها وتصحيحها إنْ أمكن. ولهذا فمن الضروريّ المحافظة على إمكانيّة نقد هذه السلطات واتّهامها كذلك... على أن يلتزم المنتقِدون والمتّهمون بأن يفتحوا مجالَهم الإعلاميّ والثقافيّ أمام الذين ينتقدونهم لكي يردّوا على ما يساق عنهم من آراء. وإدريس كان شفّافًا في هذا المجال، إذ فتح صفحاتِ الآداب أمام مَن يشاء الردّ، فجاء النقاشُ مفيدًا. إنّ استخدام القضاء، في رأيي، يجب أن يكون متوجّهًا أساسًا لفرض حقّ الردّ إنْ لم يُحترَمْ هذ الحقّ، لا لتغريم المنتقدين العاملين في حقلَي الإعلام والثقافة ومعاقبتهم!

إنّ حماية مجال حرّية التعبير في حقلَي الإعلام والثقافة تساهم في صونهما من الخضوع للسلطات الأخرى، ومنها السلطة القضائيّة (المسيّسة في أحيان كثيرة وبلدان عديدة) وسلطةُ المال، وذلك لكي يكون الفيصلُ هو النقاش والعقل انطلاقًا من مختلف الأخلاقيّات والمنظومات الفكريّة والتوجّهات الإيمانيّة التي يعبّر عنها أصحابُها في حرّية. إنّ جوًا كهذا من شأنه أن يُنعِش وطنًا بأكمله. ومن هنا، فإنّ من الضروريّ القيامَ بحملةٍ واسعةٍ، وعلى مراحل متصاعدة، يقودها الإعلاميّون والمثقّفون، المتضرّرون المباشرون من سيف قانون المطبوعات، لتغيير واقع هذا القانون في لبنان، على أن يسْعوا كي يشاركَ في هذه الحملة أكبرُ عدد ممكن من الناس، لكون الناس عامّةً متضرّرين غير مباشرين (بل مباشرين!) من هذا الجوّ التهديديّ في الحقل الإعلاميّ والثقافيّ.

إنّ الدعوى على مجلّة الآداب يجب أن تُقرأ من زاويةٍ أبعد من فخري كريم وقرار المحكمة: إنّها مشكلةُ تضييق على إحدى مساحات الحرّية الفكريّة في بلادٍ عربيّةٍ غارقةٍ حتّى أذنيها في الإرهاب الفكريّ، السافرِ منه والمبطّن، العسكريّ الفجّ والماليّ الناعم. كلّنا في المركب نفسه في اعتقادي، مركبِ منطقتنا المخلّع، ونحتاج أن نتعاونَ كي نُبقي على كلّ طوْق نجاةٍ فكريّ وحضاريّ فيه. والآداب هي واحدٌ من أطواق النجاة الممكنة تلك، وإنّ الانتصارَ لها أمرٌ ضروريّ لكلّ مَنْ يرى أنّ الإنسان، بحرّيته وكرامته في آن، هو الأولويّة.

إنّ الدفاع عن الآداب ليس دفاعًا عن حرّية التعبير فقط؛ فمن حقّ الجرائد والمجلّات التي تتّخذ مواقفَ فكريّةً معاكسةً لهذه المجلة أن تكون حرّةً في التعبير، ويجب الدفاع عن حرّيتها تلك: ذلك لأنّ «مَنْ يحبّ الحرّيّة حقًّا هو من يدافع عن حرّيّة غيره،» كما يقول الفيلسوفُ الأرثوذكسيّ برديايف. الدفاع عن الآداب أبعدُ من ذلك: إنّه دفاعٌ عن موقفٍ فكريّ يقول بالوقوف إلى جانب الإنسان كلّه في حرّيته وكرامته اليوميّة؛ إنّه دفاع عن موقف فكريّ يقول إنّ حرّية التعبير ليست كافية؛ فهذه تكون بلا أفق حين لا يستطيع المرءُ تأمين قوته اليوميّ أو مأواه أو استشفائه.

لم تمتشق الآداب قلمَ الدفاع عن حرّيةٍ جوفاءَ مخادعةٍ لا تكترث بكرامة الإنسان وحياته، وإنّما تدافع عن خطّ تحرّر الإنسان، «كلّ إنسان وكلّ الإنسان.» من هنا يجب الوقوفُ مع هذه المجلة. ولذا نشأتْ حملة ملموسة (www.adabmagclub.blogspot.com)، لسانُ حالها: «أنا أدعم مجلة الآداب، إذًا أنا أشترك فيها اليوم.» وبتحرّكٍ كهذا، محسوسٍ، وحاضر، يستطيع كلّ إنسان مقتنع بتوجّه الآداب أن يتضامن مع نفسه بتضامنه معها، الآن. وعلى المدى الأطول يجب أن يترافق ذلك مع السعي إلى إعادة النظر في واقع محكمة المطبوعات في لبنان.

بمجلة الآداب نحافظ على ضوءٍ في منطقتنا، لا نودّه أن ينطفئ. وأن نساعد ضوءًا على استمرار اشتعاله، فذلك أسهلُ وأفضلُ من إشعال ضوءٍ جديد!

كندا،
أستاذ جامعيّ في جامعة يورك،
وكاتب لبنانيّ http://outofillusions.info

❖ ❖ ❖

هيفاء زنكنة

عن أكاذيب مستشاري السلاطين وأعداء الحريّة

حدثان مهمّان يستحقّان التوقف عندهما معًا على الرغم من اختلافهما ظاهريًا. الحدث الأول ثقافيّ يتعلق بسماح إدريس، رئيس تحرير مجلة الآداب الثقافيّة المعروفة التي تُعتبر واحدًا من أهم المصادر الأدبيّة والثقافيّة في العالم العربيّ. وإذا ما تحدّثنا عن الأدب العراقيّ بالتحديد فلا بدّ لأيّ باحث أو ناقد أن يمرّ عليها ليكتمل عمله؛ وأتذكر جيدًا أنّ الآداب كانت المجلة العربيّة الوحيدة التي أصدرت ملفّاتٍ خاصةً عن الأدب العراقيّ والثقافة العراقيّة في سنوات الحصار الجائر الذي شمل الكلمة المطبوعة نفسها.

أحد الشيوعيين الليبراليين الجدد أقام دعوى ضدّ الآداب. ولمعرفة فحوى الدعوى، فلنقرأ ما كتبه سماح إدريس في صحيفة **الأخبار**، وبعد أن أصدرتْ محكمةٌ لبنانيّةٌ حكمًا جائرًا ضدّ الآداب. يقول سماح:

«نشرتُ افتتاحيّتي المذكورة، موضوعَ الدعوى، وعنوانُها 'نقدُ الوعي النقديّ: كردستان ـ العراق نموذجاً' في العدد ٥ ـ ٢٠٠٧/٦ من مجلة الآداب. والهدفُ الأوّلُ والأخيرُ منها هو نقدُ 'أدعياء الوعي النقديّ' الذين 'يهاجِمون ظالمين مستبدّين، لكنهم يَسْكتون عن ظالمين مستبدّين آخرين' على ما جاء في خاتمة الافتتاحيّة. وكنتُ قد بدأتُها، ضمن هذا الإطار، بنقد الزملاء أدونيس (فردّ عليّ في جريدة **الحياة**، التي امتنعتْ عن نشر ردّي، فنشرتُه في جريدة **الأخبار**، وانتهى الأمر)، وشاكر النابلسي، وبول شاوول، وعلي حرب. ثم عرّجتُ على مهرجان المدى الذي أقيم بين ٢٩ نيسان و٦ أيّارمن ذلك العام في كردستان ـ العراق، برعاية جلال الطالباني وإدارة 'الزميل فخري كريم'، ودُعي إليه ٧٠٠ أو ٨٠٠ مثقّف على ما جاء في وسائل الإعلام. فاستغربتُ أن يذهبَ أكثرُ هؤلاء إلى مهرجان المدى في أربيل وأن يلتقوا بجلال الطالباني من دون أن يتحقّقوا من واقع الأمور هناك، من قبيل: دوْر الموساد الإسرائيليّ، وحقوقِ الإنسان (والمرأة)، ودور الحزبين الكرديين الرئيسين في دمار كردستان بسبب اقتتالهما، وهويّةِ الداعي (فخري كريم) السياسيّةِ نفسِها. وأجريتُ بحثًا دقيقًا كشفتُ من خلاله أمورًا كثيرةً أهمُّها: وجودُ الموساد في كردستان وجودًا شرعيًا (وذلك باعتراف رئيس مكتبه السابق أليعازر جيزي تسافرير، وبالاستناد إلى تحقيقيْن صحافيّين لسيمور هيرش ولورا روزن ومقالاتٍ في صحيفتيْ **يديعوت أحرنوت** و**هآرتس** الإسرائيليتين)، وتزايدُ جرائم الشرف، وتوقيفُ الصحافيين، واستخدامُ التعذيب ضدّ الموقوفين (بحسب تقرير بعثة الأمم المتّحدة لمساعدة العراق في نيسان ٢٠٠٧)، وسوءُ معاملة العرب داخل كردستان. وتوقّفتُ أخيرًا في مقطعٍ من عشرة سطور (ضمن مقالي المكوّن من ٢٧٥ سطرًا) عند الزميل الناشر فخري كريم، بوصفه الداعيَ إلى هذا المهرجان الضخم، وبوصفه 'كبيرَ مستشاري' الرئيس العراقيّ المدعوم من الاحتلال الأمريكيّ عقب إسقاط نظام صدّام حسين. فاستهجنتُ ألاّ يكترثَ أحدٌ تقريبًا من المثقفين والصحافيين المدعوّين (باستثناء حفنةٍ قليلةٍ كالزميل وائل عبد الفتّاح) لعشرات المقالات والبيانات التي تتحدّثُ عن مصير أموال الحزب الشيوعيّ العراقيّ، وأموالِ مجلة **النهج** ودار المدى، ولا عن صلات بعض 'الشيوعيين العراقيين القدامى/الجدد' باستخبارات النظام السابق فضلاً عن استخباراتٍ أخرى عربيّةٍ وغير عربيّةٍ في ما تلا ذلك من عقود. وختمتُ الافتتاحيّةَ بالمقطع التالي: 'إنّ وطننا، الوطنَ العربيّ، في مأساةٍ لا لأننا ابتُلينا بأنظمةٍ مستبدّةٍ فحسب، وبأطماعٍ إمبرياليّةٍ وصهيونيّةٍ متعجرفةٍ فقط، بل لأننا أيضًا إزاء تراجعٍ حادٍّ في الوعي النقديّ الحقيقيّ'؛ ذلك أنّ جزءًا من الوعي السائد يتجلبب بالنقديّة المزيّفة لينقدَ (عن صوابٍ) الديكتاتوريّاتِ العربيّةَ المقيتة،